

حقيقة المهدويّة والغيبة

دراسة تأصيليّة نقدية لشبهات الدكتور ناصر بن عبد الله القفاري

في كتابه أصول مذهب الشيعة

تأليف: يحيى عبد الحسن الدوخي

www.ketab.ir

سرشناسه: دوحی، یحیی عبدالحسن
 عنوان و نام پدید آور: حقیقه المهدویة و الغیبة دراسة تاصيلية نقدية لشبهات الدكتور ناصر بن عبدالله
 القفاری فی کتابه اصول مذهب الشیعه / تألیف یحیی عبدالحسن الدوحی .
 مشخصات نشر: تهران: مشعر، ۱۳۹۰.
 مشخصات ظاهری: ۲۹۲ ص.
 شابک: ۷-۳۰۸-۵۴۰-۹۶۴-۹۷۸
 وضعیت فهرست‌نویسی: فیا
 یادداشت: عربی.
 یادداشت: کتابنامه: ص. [۲۹۷] - ۳۲۰؛ همچنین به صورت زیرنویس.
 موضوع: محمد بن حسن (عج)، امام دوازدهم، ۲۵۵ ق. - غیبت
 موضوع: قفاری، ناصر. اصول مذهب الشیعه الاثنا عشریه - نقد و تفسیر
 موضوع: شیعه - دفاعیه‌ها و ردیه‌ها
 موضوع: حدیث - علم الرجال
 موضوع: مهملویت - دفاعیه‌ها و ردیه‌ها
 رده‌بندی کنگره: ۱۳۹۰ ۶۰۸۳۳ الف ۷ ق / BP ۲۱۲/۵
 شماره کتابشناسی ملی: ۲۳۳۵۰۲۵

حقیقه المهدویة و الغیبة

بی‌اشراف:	یحیی عبدالحسن الدوحی
تنضید الحروف والإخراج الفني:	مرکز أبحاث الحج
الناشر:	دار مشعر
المطبعة:	مشعر
الطبعة:	الاولی - ۱۴۳۲ هـ. ق.
الکتیة:	۱۰۰۰ نسخه
السعر:	۳۴۰۰ تومانا

ردمک: ۷-۳۰۸-۵۴۰-۹۶۴-۹۷۸ ISBN: 978-964-540-308-7

مراکز پخش و فروشگاه‌های مشعر:

تهران: تلفن: ۰۲۱-۶۴۵۱۲۰۰۳ / قم: تلفن: ۰۲۵۱-۷۸۳۸۴۰۰

ديباجة المركز

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين، الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.

إن الإعتقاد بمستقبل مشرق لأي أمة يظهر المنقذ في آخر الزمان من أصول الاعتقادات المتفق عليها بين جمع الأمم، ولا يشذ المسلمون عن هذا الإعتقاد، بل هو من ضروريات دينهم الإسلامي، وقد عرفه نبي الإسلام ﷺ بالمهدي هذه الأمة، وأنه من ولد فاطمة عليها السلام.

وقد حاول البعض ممن في قلوبهم مرض أن يروّجوا بأن العقيدة المهدوية عقيدة شيعية فحسب؛ تشويهاً لهذه الحقيقة الإلهية الناصعة، وبعد الدكتور عبد الله ناصر القفاري الوهابي في طليعة هؤلاء المنكرين لهذه الحقيقة؛ إذ لا يعبأ باستفاضة الأحاديث الواردة بخصوص المهدي عليه السلام في كتب المسلمين؛ ليطفأ بذلك نور الله ﷻ ويريدون ليُظْفَرُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ؛ مثيراً بذلك العديدة من الشبهات والادعاءات والافتراءات بهذا الخصوص.

وقد قام الأستاذ الدكتور يحيى عبدالحسن الدوخي، بدرء جميع هذه الشبهات وإبطالها ببحثه الشامل تحت عنوان «حقيقة المهدوية والغيبة» ليكشف عن زيف هذه الإدعاءات

الكاذبة والشبهات الواهية، دفاعاً منه عن الحقيقة الإسلامية الثابتة عند الجميع.
وفي الختام يتقدم مركز بحوث الحج بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المحقق
الفاضل، ونأمل بأن ينير هذا الأثر الطريق لطلاب الحقيقة والباحثين عن الحق.

إنه ولي التوفيق

مركز بحوث الحج

قسم الكلام والعقائد الإسلامية

www.ketab.ir

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وآله الطيّبين الطاهرين، وبعد:

من الصعب أن ينطق الإنسان بالحقيقة ويلامسها إذا كان عاجزاً عن إيجاد بعض الثغرات إن لم نقل بعدمها، لاسيما في الأمور العقائدية والمذهبية، ومنطق التاريخ يحدثنا عن صراع جذلي تحكمه الأيديولوجيات والعادات والتقاليد والموروث السلفي التقليدي الجامد، فعندما ظهر التشيع الذي أرسى أصوله وقواعده رسول الله ﷺ ظهرت معه بوادر ذلك الصراع من خلال التشكيك وإلقاء الشبهات، ولم يتوقف هذا السيل المتدفق من خصوم هذا المذهب تشكيكاً في أصوله ومبادئه وفروعه.

ولا يزال يجترّ أصحاب هذه الشبهات ما ورثوه من أسلافهم، ولكنّ البسوها ثوباً جديداً محاولين أن يضيفوا عليها طابع العلمية والموضوعية، ولكنّ الحقيقة تأبى إلا قبول الحقّ.

واليوم نجد أنّ هناك حملات مسعورة ضدّ التشيع وأهله، فقد وجّهوا حملاتهم الضارية باقتراء وكَيْل الاتهامات والشبهات جزافاً - ويكاد يكون العقل مغيباً عن هذا الأمر - وذلك للنيل من كيان هذا الصرح الإسلامي العريق.

في حين أنّ الآيات القرآنية الكريمة والسنة النبوية الشريفة تؤكّدان على أن يكون

الجدل والنقاش بالتي هي أحسن مع إقامة الحجج والبراهين، وأن يكون مطابقاً للحق وعدم الخوض في الباطل.

قال تعالى: ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (النحل: ١٢٥).

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبِيرٌ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (غافر: ٣٥).

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبِيرٌ مَّا هُمْ بِبَالِغِيهِ﴾ (غافر: ٥٦).

وقد فسر السلطان بالحجة والبرهان الصحيح.

وقال النبي الأكرم ﷺ «من خاصم في بطل وهو يعلمه لم يزل في سخط الله حتى ينزع عنه، ومن قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه الله ردغة الخبال»^(١) حتى يخرج مما قال»^(٢).

المنهجية الصحيحة للحوار

فالواجب الذي يفرضه المنطق والعقل والحكمة أن يكون الباحث والمحقق العلمي متحلياً بالموضوعية والأمانة والصدق، متبعاً بذلك المنهج العلمي الدقيق والصحيح، الذي يخلو من التشنج والتحيز إلى مذهبه أو طائفته، وأن يتعدى قدر إمكانه عما ورثه من رواسب فكرية جامدة من أشياخه وعمّن يقلدوهم؛ طالباً ورأساً بذلك هدفاً للوصول إلى الحق الذي ينشده.

وعليه أن يتحرى ويستقي المصادر الصحيحة من الفرقة أو الطائفة التي يريد أن

(١) ردغة الخبال: هي غصارة أهل النار. وقيل: هو الطين والوحل الكثير؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٤٢٧ «ردغ».

(٢) سنن أبي داود، أبو داود السجستاني، ج ٢، ص ١٦٤. وقد صحّحه الألباني في إرواء الغليل، قال: «قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، رجال مسلم، غير يحيى بن راشد، وهو ثقة، وقد توبع من ثقات آخرين... إرواء الغليل، محمد ناصر الألباني، ج ٧، ص ٣٤٩».

يجادلها ويناقش أفكارها، معتمداً على أقوال كبار علمائهم وفقهائهم التي تمثل كلمتهم الفصل في مسائل العقيدة وغيرها.

وكذا لا بد أن يلاحظ أن المسألة التي يفندوها أو يشكك فيها هي مورد تسالم وإجماع عند الآخرين، لا أن يلتزم بقول من لا يمثل إلا رأيه ويجعله هو الفيصل، ومن ثم ينسبه بلا ورع ولا أمانة إلى تلك المدرسة أو الطائفة.

مضافاً إلى ذلك يجب عليه أن يراعي حرمة أدب الحوار في التعاطي مع من يناقشه أدباً وخلقاً ومنطقاً، منزهاً لسانه عن السباب والذم والتهريج، بلا وازع من دين، فإذا كان الأسلوب المتبع بهذه الطريقة والتي تتنافى مع خلق وروح الإسلام، فواضح أنه يفتقد إلى الدليل والبرهان الذي يجب أن يقدمه إلى من ينظره أو يجادله، فيلجأ إلى هذا الأسلوب، هرباً وعجزاً عما وقع فيه.

فمن يريد طرق الحقيقة والبحث عنها والوصول إليها ومن ثم نوالها، لا بد أن يسلك هذا المنهج الذي قدمناه آنفاً، لاسيما وأن هذا المناظر أو المجادل أو الكاتب ممن يريد أن يدافع عن الإسلام بحسب مدّعياته ومبنياته الفكرية والعقائدية.

وأما إذا كانت غايته ومنهجه هي الهدم وليس النقد وكانت نيته مبيتة؛ والغرض هو التشنيع والتكفير والتبديع، فهذه من الطامات التي ابتليت بها الأمة الإسلامية على طول التاريخ.

ومن البديهي أن من يسلك هذا المنهج فلازمه أن يكون خطاؤه أكثر من صوابه، وفساده أكثر من إصلاحه.

غياب المنهجية العلمية عند الدكتور ناصر القفاري

وهذا ما نجده شاخصاً وجلياً عند الدكتور السلفي (ناصر بن عبد الله بن عليّ القفاري) في كتابه الموسوم بـ (أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية) والذي هو

في الأصل أطروحة نال بها درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى من جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، ولاسيما في بحثه الذي عقده للمهدوية، والذي أسماه (المهدية والغيبة).
فالمستبع لكلام الدكتور القفاري في كتابه هذا لم يجده يفهم كلام الآخرين ولم يتعلمه إطلاقاً؛ لعدم وجود المنهج الذي ينطلق منه عند نقده لأرائهم وأسسه الفكرية؛ وهذا ناشئ من أمرين:

إما الجهل، أو الحقد والبغض للتشيع، ولعل كلا الأمرين لا يعدوانه؛ لذا تجده يتهم ويتقوّل عليهم بلا برهان وحجة صحيحة، وبهذا يخفي عجزه عن مواجهة الآخر، وتضطرب كلماته بدون قائل وإنصاف في نقل وجهة نظر الطرف المقابل له.
ثم لو تزلنا وقلنا إنه متفهم ومتعلم لكلام الآخرين؛ ولكن الأمر والأدنى من ذلك أن التهمة للآخرين هي الأصل عنده، فلا يمكن أن تكون كلماته متوازنة وفق منهج صحيح ورؤية صادقة فيما يقول، فهو ينطلق من أن الآخر ضالّ وكافر وخارج عن الدين.

وهذا ما نجده في طيات كلامه، قال: «وقد بيّن أنهم كفرة ليسوا من الإسلام في شيء...»^(١).

ثم عقد بحثاً أسماه (القول بكفرهم)، وأجهد نفسه مفتخراً ومزهاً في البحث عمّن يقول بكفر الشيعة من أئمة السنة^(٢). وعليه يتضح أن لغة التكفير للمسلمين هي اللغة

(١) أصول مذهب الشيعة، ناصر بن عبد الله القفاري، ج ٣، ص ١٥٥٢.

(٢) ادّعى القفاري أن أئمة السنة نفّي بكفر الشيعة كمالك وأحمد والبخاري، قال: «وقد ذهب إلى هذا كبار أئمة الإسلام، كالإمام مالك، وأحمد، والبخاري، وغيرهم». ج ٣، ص ١٥٠٩.

في حين أن هذه النسبة بلطلة جزماً، فهؤلاء الأئمة ذهبوا إلى القول بتكفير من يقول بتكفير الصحابة، ثم جاء الدكتور القفاري بعقله السلفي التكفيري الفتوي ليصلق هذه الفتاوى بالشيعة، والشيعة من هذه التهمة براء؛ لأنهم لا يمكن أن يكفروا أي إنسان ينطق بالشهادتين فضلاً عن الصحابة الذين عاشوا بالقرب من أجواء الرسالة المحمدية السمحاء، وعاشوا شرف الصحبة. نعم، الشيعة تضع الصحابة في ميزان العدالة والتقوى، فهم بشر، والبشر بخطأ ويصيب. وبشريةهم ندعونا لوضعهم في هذا الميزان.

السائدة عند الدكتور القفاري.

لذا نجد استغراب بعض العقول المتحررة من هذا الفكر، كالأستاذ السعودي حسن بن فرحان المالكي، حيث يستهجن هذا الخطاب وينقده بشدة، مستغرباً ومستفهماً لغة هذا الخطاب اللامنهجي واللامعرفي،

قال: «أنا لا أستغرب صدور مثل هذه الأساليب، فنحن لم نتعلم - إلى الآن - كيف نفهم كلام الآخرين؟! وكيف نحكم على أقوالهم ونياتهم؟! بمعنى إننا لم ندرس في حياتنا الدراسية منهجاً يعلمنا ضوابط المعرفة لكلام الآخرين، وعلى هذا يجب على القارئ ألا يستغرب أبداً أن يجد في كتابات بعض الناس اتهامات كثيرة بالتلميح أو التصريح؛ لأن هذا هو الأصل في طريقة تفكير كثير منا، وطريقة تناوله لموضوعات المختلفين معه في الرأي، ولأن فيها إخفاء للعجز عن المواجهة، كما أن التهمة عند كثير من الناس - للأسف - هي الأصل حتى تثبت البراءة، بينما العكس هو الصحيح أو المفترض»^(١).

وقد أصاب الشيخ ابن فرحان المالكي كبد الحقيقة، وهذا الكلام هو عين ما نجله عند

قال السيد محسن الأمين: «حكم الصحابة في العدالة حكم غيرهم، ولا يتحتم الحكم بها بمجرد الصحة، وهي لقاء النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام، وإن ذلك ليس كافياً في ثبوت العدالة بعد الانشقاق على عدم العصمة المانعة من صدور الذنب، فمن علمنا عدالته حكمنا بما، وقبلنا روايته، ولزمنا له من التعظيم والتوقير - بسبب شرف الصحة ونصرة الإسلام والجهاد في سبيل الله - ما هو أهل له، ومن علمنا منه خلاف ذلك لم تقبل روايته، أمثال: مروان بن الحكم، والمغيرة بن شعبة، والوليد بن عقبة، ويسر بن أرطاة، وبعض بني أمية وأعرافهم، ومن جهلنا حاله في العدالة توقفنا في قبول روايته». أعيان الشيعة، محسن الأمين، ج ١، ص ١١٣.

هذا هو رأي الشيعة، فهل يستلزم الكفر والخروج عن ملة الإسلام؟! فإطلاق كلمة الكفر تنبأ عن نعيبة معدة سلفاً للتفريق بين طوائف المسلمين وزرع الفتنة بينهم، وكان الأولى به أن تكون كلمته موحدة وليس مفرقة، لاسيما أن كيان الأمة الإسلامية ممزق ومشقت، ويراد له أن يكون هكذا، ونعتقد أن هذه الرسالة هي بمن يدوم هذا التشردم. والغريب أن رسالته نالت درجة الشرف الأولى، فهل تمزيق شمل الأمة وزرع ما يفرقها يكافأ هذه المرتبة؟!.

(١) مع الدكتور العودة في عبد الله بن سبا ودوره في الفتنة الكبرى، حسن بن فرحان المالكي، ص ٦.

الدكتور القفاري، فمنهجية الجدل التي هي أحسن، وبالحكمة والموعظة الحسنة والصدق والأمانة، لا نجد لها نصيباً في كتابه الذي يتهم فيه الشيعة بأنواع التهم والافتراءات.

تحقيق خال من الصدق والأمانة والموضوعيّة

ولنأخذ عيّات من كلامه قبل الورود إلى صميم البحث؛ ليطلع قارئنا العزيز على مدّعياته التي تخلو من الصدق في القول والأمانة في النقل:

١. شهادات مزورة لنفي ولادة الإمام المهدي

قبل أن ننقل هذه الشهادات المحرّفة نأخذ عيّات من كلامه، قال في مقدّمة كتابه: «وحققت القول بوجود المهدي الذي يقوم عليه مذهب الاثنا عشرية اليوم، وعرض شهادات مهمة صادرة من أسرة الحسن العسكري وأهل البيت والحسن العسكري نفسه، ومأخوذة من كتب الشيعة قالها»^(١). ويقصد بتلك الشهادات هي الشهادة بعدم وجود ولادة الإمام المهدي

وقال أيضاً: «والموضوعية الصادقة أن تنقل من كتبهم بأمانة، وأن تختار المصادر المعتمدة عندهم، وأن تعدل في الحكم، وأن تحرص على الروايات الموثقة عندهم أو المستفيضة في مصادرهم»^(٢).

وقال أيضاً: «والخلاصة أنني لم أعمد إلّا إلى كتبهم المعتمدة عندهم»^(٣)، في النقل

(١) أصول مذهب الشيعة، ناصر بن عبد الله القفاري، ج ١، صص ١٥ و ١٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٣) الكتب التي اعتمد عليها القفاري في الحكم على الشيعة معظمها من المصادر المعتمدة عندهم وليس العكس، لاسيّما كتب ابن نيمية وابن الجوزي والجبهان، فهذه هي المرجعية الفكرية له، وكثيراً ما ينقل من كتب ثنوية للشيعة كالبحار والوافي وغيرها، بل نجده ينقل من كتب مجهولة المؤلف في بعض الأحيان، وذلك عندما طرح في بحث (عقيدة المعاصرين في كتاب الله) حيث نقل من كتاب اسمه (الشيعة والسنة في الميزان، محاكمة بقلم س خ)، ج ٣، ص ١٢٠٤، فهنا نسب هذا الكتاب إلى الشيعة، ولا نعلم من هو (س خ)، فهل التزم القفاري بكلامه أنه عمد إلى الكتب المعتمدة عند الشيعة؟! (س خ)

والاقتباس لتصوير المذهب»^(١).

حينئذ نقول: إن أهم تحقيق وصل إليه الدكتور القفاري في نقده لمسألة المهدوية هي عرض الشهادات المهمة - بنظره - من أسرة الإمام الحسن العسكري وأهل البيت عليهم السلام، والحسن العسكري عليه السلام بعدم ولادة الإمام المهدي عليه السلام، وألزم نفسه بأن يكون موضوعاً وصادقاً وأميناً في النقل من الكتب والمصادر المعتمدة عند الشيعة، وأن يكون عادلاً في الحكم.

أما الشهادات المهمة - بنظره - فهي كالتالي:

- ١ - شهادة أهل البيت عليهم السلام، أي: (ابن طومار) أحمد بن عبد الصمد، نقيب الطالبين كما يدّعي.
- ٢ - شهادة أسرة الحسن العسكري عليه السلام، أي: جعفر الكذاب (أخ الإمام العسكري عليه السلام).
- ٣ - شهادة الإمام العسكري عليه السلام نفسه.

شهادة ابن طومار

فلو تأملنا ورجعنا إلى كلماته وأقواله في الشهادة الأولى - أي: شهادة ابن طومار - فهل صدق الدكتور القفاري في هذه الشهادة؟ وهل طبق المعيار الأنفي الذكر؟ قال: «إن لأهل البيت موقفاً صريحاً حاسماً في هذا الأمر، وهو من البراهين الواضحة على بطلان هذه الدعوى، حيث جاء في تاريخ الطبري في حوادث سنة ٣٠٢هـ: إن رجلاً ادّعى في زمن الخليفة المقتدر أنه محمد بن الحسن بن علي بن موسى بن جعفر، فأمر الخليفة بإحضار مشايخ آل أبي طالب، وعلى رأسهم نقيب الطالبين أحمد بن عبد الصمد المعروف بابن طومار.

فقال له ابن طومار: لم يعقب الحسن، وقد ضجّ بنو هاشم من دعوى هذا المدّعي

(١) أصول مذهب الشيعة، ج ١، ص ٢٧.

وقالوا: يجب أن يشهر هذا بين الناس، ويعاقب أشدَّ عقوبة، فحمل على جمل وشهر يوم التروية ويوم عرفة، ثم حبس في حبس المصريين بالجانب الغربي، وهذه الشهادة من بني هاشم، وعلى رأسهم نقيب الطالبين مهمة؛ لأنها من نقيب العلويين الذي كان عظيم العناية بتسجيل أسماء مواليد هذه الأسرة في سجل رسمي^(١).

الجواب:

إن هذه المعوى بلطلة لعدّة وجوه:

الأول: إن هذه الواقعة ليس لها سند، فكيف يمكن الوثوق بمحيثات هذه الواقعة؟! والدكتور مَن يبادي ويطالب الشيعة بذكر الأسانيد، وهذا معيب جداً أن تذكر واقعة يفند بها عقائد الآخرين بلا سند.

فهذا لا يصدر إلا مَن جهل العلم في هذه الصناعة، أو أن العصبية غلبت عليه فأنسته كيفية الاستدلال.

أضف إلى ذلك إنها وردت في صلة تاريخ الطبري للقرطبي^(٢)، وليس في تاريخ الطبري.

الوجه الثاني: من هو ابن طومار؟ فلا بد أن نبعث عن ترجمة له لكي نشق بما يقول، فالشيعة لم تذكر ترجمة له، فهو مهممل عندهم.

وأما في التراجم السنّية فهو مجهول من حيث الوثاقة والضعف، بل نقل بعضهم أنه من الذين لهم صنعة في الغناء.

قال الصفدي: «أحمد بن عبد الصمد أبو العباس المعروف بابن طومار، كان يتولّى النقابة على جميع بني هاشم العباسيين والطالبين، جالس الموفق والمعتضد.. له شعر وعلم بالغناء وصنعة فيه»^(٣).

(١) أصول مذهب الشيعة، ج ٢، صص ١٠٩٤ و ١٠٩٥.

(٢) صلة تاريخ الطبري، القرطبي، ص ٣٥.

(٣) الوافي بالوفيات، الصفدي، ج ٧، ص ٤٢.

إذن فمن كان مجهولاً ومهملاً، وله صنعة في الغناء، كيف نثق بنقله ونجعله حجة للطعن في عقائد الطوائف الإسلامية؟!

الوجه الثالث: ولو سلمنا - ولا نسلم قطعاً؛ لعدم وجود السند - بصدق هذه الواقعة، لكن نقول: إنها لا علاقة لها بالإمام المهدي ولا الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)؛ فليس فيها ذكر للإمام المهدي (عليه السلام)، فإن هذا الرجل ادّعى أنه (محمد بن الحسن بن علي بن موسى بن جعفر الرضا (عليه السلام))، ونؤكد كلمة «الرضا» التي ذكرت في المصدر الأصل عند الطبري، بينما الذي تعتقد به الشيعة ويعترف به غيرهم هو (محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر الصادق (عليه السلام)) وأين هذا من ذاك؟ وللأسف نجد أن الدكتور حذف كلمة «الرضا» لعلمه المسبق بأن هناك اختلافاً بين الاسمين.

الوجه الرابع: إن الدكتور أخففاً بأن المعيار في النقل هو الصدق والموضوعية والأمانة، واعتماد المصادر الشيعية، بل ادّعى أنه قد اعتمد ألا ينظر في المصادر الناقلة عنهم، وأن يتعامل مباشرة مع الكتاب الشيعي حتى لا يتوجّه البحث وجهة أخرى.

ولم نجد يلتزم بهذا الأمر؛ فمن حيث المصادر فالطبري ليس شيعياً؛ ومن حيث السند فساقت لا اعتبار له، ومن حيث الدلالة فهناك حذف لبعض الكلمات التي لها علاقة بأصل المسألة، فهي غير مرتبطة بالإمام المهدي (عليه السلام) مطلقاً، فكان الأحرى بالدكتور أن ينأى بنفسه عن ذكر هذه الشروط؛ لعدم الوفاء بها، وكذلك يفقد مصداقية القارئ له.

شهادة الإمام العسكري (عليه السلام)

أما الشهادة الثانية التي ذكرها الدكتور القفاري فهي: أن الإمام العسكري (عليه السلام) هو من نفى ولادة ولده المهدي بنفسه، قال: «وعلاوة على ذلك كله فإن الحسن العسكري نفسه المنسوب له هذا الولد قد نفى ذلك وأنكره، حيث أسند وصيته في مرضه الذي توفي فيه إلى والدته، وأوكل لها النظر في أوقافه وصدقاته، وأشهد على ذلك وجوه الدولة وشهود

القضاء، كما يروي ذلك الكليني في الكافي، وابن بابويه في إكمال الدين»^(١).

الجواب:

إنَّ ما استدلَّ به الدكتور القفاري على هذه الدعوى بلطل من وجوه:

الأول: إنَّ هذا الاستدلال غريب، وهو ينبع عن جهل أو استخفاف بعقل القارئ، فمن أين فهم القفاري أنَّ الإمام العسكري نفى وأنكر ولادة ولده؟ وهل إسناد الوصية لغير ولده تدلُّ على نفى الولد؟! وأي ملازمة بين الأمرين؟ نعم، لو شهد الإمام بنفسه - بمعنى أنَّه نفى إنكار ولده بلسانه - لصحَّ هذا الكلام.

ثمَّ إنَّ أجواء الرواية تدلُّ على أنَّ السلطة الحاكمة آنذاك تبحث عن الولد بحيث تقول الرواية: «كانت سر من رأى يومئذ شبيهاً بالقيامة.. والسلطان يطلب أثر ولد الحسن بن علي»^(٢). وهذا دليل على الثبوت وليس النفي.

الوجه الثاني: إنَّ الدكتور القفاري أغفل ذكر الروايات الأخرى التي ذكرت أنَّ الإمام العسكري عليه السلام قد صرح بوجود ولده، وهذه الروايات صريحة بالمطابقة، وليس بالملازمة مع بعدها عن الواقع.

ومن تلك الروايات ما ذكره الكليني بسند صحيح^(٣) عن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن إسحاق، عن أبيه اسم الجعفري، قال: قلت لأبي محمد عليه السلام: جلالتك تمنعني من مسألتك، فتأذن لي أن أسألك؟ فقال: «سل»، قلت: يا سيدي، هل لك ولد؟ فقال: «نعم»، فقلت: فإن حدث بك حدث فأين أسأل عنه؟ قال: «بالمدينة»^(٤).

وروى الكليني أيضاً في الكافي والمفيد في الإرشاد بسند صحيح عن علي بن محمد، عن محمد بن علي بن بلال، قال: «خرج إليَّ من أبي محمد قبل مضيه بستين يخبرني

(١) أصول مذهب الشيعة، ج ٢، صص ١٠٩٨ و ١٠٩٩.

(٢) الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ج ١، ص ٥٠٥.

(٣) ترجمنا لهذا السند وإنه في غاية الصحة والوثاقة، راجع شبهة (أنَّ الإمام العسكري عليه السلام لم يعقب).

(٤) الكافي، ج ١، ص ٣٢٨.

بالخلف من بعده، ثم خرج إلي من قبل مضيّه بثلاثة أيّام يخبرني بالخلف من بعده»^(١). وهناك روايات أخرى سنذكرها في بحوث لاحقة.

فكان الأولى بامانة الدكتور ومصادقيته أن يذكر هذه الروايات المصرّحة بالولادة، لا أن يكتفي برواية واحدة، وهي بالحقيقة لا تدلّ على مراده، بل هي تعلّل وتفسّر ما وقع على الإمام العسكري عليه السلام من جرأة السلطات الحاكمة؛ ممّا أدّى إلى إخفاء ولده، وهذا إثبات وليس نفي كما قلنا آنفاً.

الوجه الثالث: إن الشيخ الطوسي قد أجاب على هذا الإشكال، حيث فرضه أولاً، ثم أجاب عنه، قال: «فإن قيل: كيف يجوز أن يكون للحسن بن علي عليه السلام ولد مع إسناده وصيته في مرضه الذي توفي فيه...؟ ولو كان له ولد لذكره في الوصية.

قيل: إنما فعل ذلك قصداً إلى تمام ما كان غرضه في إخفاء ولادته، وستر حاله عن سلطان الوقت، ولو ذكر ولده أو أسند وصيته إليه، لناقض غرضه، خاصة وهو احتاج إلى الإشهاد عليها وجوه الدولة، وأسباب السلطان، وشهود القضاة ليتحرّس بذلك وقوفه، ويتحقّق صدقاته، ويتمّ به الستر على ولده بإهمال ذكره وحراسة مهجته بترك التنبيه على وجوده، ومن ظنّ أنّ ذلك دليل على بطلان دعوى الإمامية في وجود ولد للحسن عليه السلام، كان بعيداً من معرفة العادات.

وقد فعل نظير ذلك الصادق جعفر بن محمد عليه السلام حين أسند وصيته إلى خمسة نفر، أوّلهم المنصور؛ إذ كان سلطان الوقت، ولم يفرد ابنه موسى عليه السلام بها إبقاء عليه، وأشهد معه الربيع وقاضي الوقت، وجاريته أم ولده حميدة البربرية، وختمهم بذكر ابنه موسى بن جعفر عليه السلام؛ لستر أمره وحراسة نفسه، ولم يذكر مع ولده موسى أحداً من أولاده الباقين؛ لعلمه كان فيهم من يدّعي مقامه من بعده، ويتعلّق بإدخاله في وصيته، ولو لم يكن موسى عليه السلام ظاهراً مشهوراً في أولاده معروف المكان منه، وصحة نسبه واشتهار فضله

(١) الكافي، ج ١ ص ٣٢٨؛ الإرشاد، ج ٢، ص ٣٤٨.

وعلمه، وكان مستوراً لما ذكره في وصيته، ولاقتصر على ذكر غيره، كما فعل الحسن بن عليّ والد صاحب الزمان (عليه السلام)»^(١).

الوجه الرابع: إن علماء الأنساب والحفاظ من أهل السنة صرحوا بولادة الإمام المهدي (عليه السلام)، وأنه من ولد الإمام العسكري (عليه السلام)، وسنذكر بعض هذه الأقوال - كمثال - محيلين القارئ لشبهة (إن الإمام العسكري (عليه السلام) لم يعقب) نهناك فصلنا القول في دفع هذه الشبهة.

فمن علماء الأنساب: السيد الشريف نجم الدين أبي الحسن بن محمد العلوي العمري، النسابة المشهور، من أعلام القرن الخامس في كتابه «المجدي في أنساب الطالبين»، قال: «ومات أبو محمد (عليه السلام) وولده من نرجس (عليه السلام) معلوم عند خاصة أصحابه وثقات أهله... وامتحن المؤمنون، بل كافة الناس بغيبته»^(٢).

وكذلك فخر الدين محمد بن عمر الرازي الشافعي (ت ٦٠٦هـ) في كتابه «الشجرة المباركة في أنساب الطالبيه»، قال: «أما الحسن العسكري الإمام (عليه السلام) فله ابنان وبنتان: أمّا الابنان فأحدهما: صاحب الزمان، والثاني موهى، درج في حياة أبيه»^(٣).

ومن الحفاظ: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان النجفي (ت ٧٤٨هـ) في كتابه تاريخ الإسلام في ترجمة الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، قال: «وأما ابنه محمد بن الحسن الذي يدعوه الرافضة القائم الخلف الحجة، فولد سنة ثمان وخمسين، وقيل: سنة ست وخمسين»^(٤).

يقول الأستاذ مصطفى الرافعي في كتابه (إسلامنا) بعد أن ذكر جملة من كبار علماء السنة الذين قالوا بولادته: «وكثير غيرهم من علماء السنة الأجلاء الذين ذاع صيتهم ويذكرون بكل إعجاب وتقدير، هؤلاء وكثير غيرهم ممن لا يتسع المقام لذكرهم يقولون

(١) الغيبة، الطوسي، صص ١٠٧ و ١٠٨.

(٢) المجدي في أنساب الطالبين، علي بن محمد العلوي العمري، ص ١٣٠.

(٣) الشجرة المباركة، الفخر الرازي، صص ٧٨ و ٧٩.

(٤) تاريخ الإسلام، النجفي، ج ١٩، ص ١١٣، حوادث سنة (٢٥١ - ٢٦٠هـ).

بمقولة الإمامية من أن المهدي هو محمد بن الحسن العسكري، وأنه حي.. ولا يجدون في مقولتهم هذه ما يناهض العقل»^(١).

إذن فهل يمكن أن يصدق القارئ هذه الدعاوى، أم من حقه أن يحاكم هذا الكاتب لهذا التشويه والتزوير الجلي والواضح؟!

شهادة جعفر (أخ الإمام الحسن العسكري عليه السلام)

أما الشهادة الثالثة، قال القفاري: «وعلاوة على شهادة نقيب الطالبين وبني هاشم، فإن أقرب الناس إلى الحسن العسكري - وهو أخوه جعفر - يؤكد أن أخاه مات ولا نسل له ولا عقب، والشيعة يعترفون بذلك، بل ينقلون أنه حبس جوارى أخيه وحلّله حتى ثبت له براءة من الحمل، وأنه شنع على من ادعى ذلك، وأبلغ دولة الخلافة الإسلامية بتأميره..»^(٢).

ثم قال بعد أسطر: «ولموقف جعفر المتميز ضد محاولات الرموز الشيعة اختراع ولد لأخيه، ضاق الشيعة ذرعاً بأمره، حتى لقبوه بجعفر الكذاب»^(٣).

الجواب:

أيضاً هذه الشهادة باطلة لعدة وجوه:

الأول: قول الدكتور القفاري باعتراف الشيعة هذه الشهادة من أخيه جعفر يتناقض مع قوله الآخر: إن الشيعة ضاقت ذرعاً بأمر جعفر بحيث لقبوه بالكذاب، فكيف نجتمع بين هذين القولين المتضاربين؟!

ثم كيف نتعرف الشيعة بذلك وصلب عقيدتهم هي الإيمان بوجود الإمام الثاني عشر؟ وهو من أصولهم الاعتقادية التي من المفترض أن يناقشهم عليها في أطروحته التي تحمل

(١) إسلامنا، مصطفى الرافعي، ص ١٩٢.

(٢) أصول مذهب الشيعة، ج ٢، ص ١٠٩٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٩٦.

عدد أئمتهم (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية)، فهو يعترف أنهم يعتقدون باثني عشر إماماً، والمهدي هو الإمام الثاني عشر عند الشيعة الإمامية، فكيف هم يعترفون بنفي ذلك؟! فلا نعلم أيّ تناقض هذا، أليس هذا الكلام ينفي موضوع الرسالة التي تحمل هذا العنوان؛ لأنه فرض مسبقاً أن الشيعة تنفي ذلك؟!!

الوجه الثاني: إن الشيخ الطوسي ردّ على هذه الشبهة بكونها: «ليس بشبهة يعتمد على مثلها أحد من المخصّصين؛ لاتفاق الكلّ على أن جعفر لم يكن له عصمة كعصمة الأنبياء، فيمنع عليه لذلك إنكار حقّ ودعوى باطل، بل الخطأ جائز عليه، والغلط غير ممتنع منه. وقد نطق القرآن بما كان من ولد يعقوب عليه السلام مع أخيه يوسف عليه السلام، وطرحهم إياه في الحبّ، وبيعهم إياه بالثمن البخس، وهم أولاد الأنبياء، وفي الناس من يقول كانوا أنبياء. فإذا جاز منهم مثل ذلك مع عظم الخطأ فيه، فلم لا يجوز مثله من جعفر بن عليّ مع ابن أخيه، وأن يفعل معه من الجحد طمعاً في الدنيا ونيلها؟ وهل يمنع من ذلك أحد إلا مكابر معاند؟!»^(١).

وقد أشكل القفاري على هذا الدليل بقوله: «فالطوسي لا يقبل الإنكار من جعفر؛ لأنه غير معصوم، ولكن الطوسي ومعه طائفة الاثنا عشرية يقبلون دعوى عثمان بن سعيد في إثبات الولد ودعوى بابيته، وهو غير معصوم، أليس هذا تناقضاً؟!»^(٢).

وهذا من الغرائب التي تنم عن جهل آخر يحمله الدكتور عن عقائد الشيعة وأصولهم، فالطوسي والشيعة الاثنا عشرية يؤمنون بإثبات ابن الإمام العسكري عليه السلام للأدلة التي أخبر بها رسول الله ﷺ والأئمة من أهل بيته عليه السلام، وينكرون من ينفي ذلك لما ورثوه من هذه الأدلة؛ لذلك دفع الشيخ الطوسي شبهة جعفر الكذاب؛ لعدم عصمته فالخطأ جائز في حقه، ثم أعطى مصداقاً ذكره القرآن الكريم بما كان من ولد يعقوب عليه السلام مع أخيه يوسف عليه السلام، وطرحهم إياه في الحبّ، وبيعهم إياه بالثمن البخس، لقاعدة: «حكم

(١) الغيبة، ص ١٠٧.

(٢) أصول مذهب الشيعة، ج ٢، صص ١٠٩٥ و ١٠٩٦.

الأمثال فيما يجوز وفيما لا يجوز واحد»، فإذا جاز هناك جاز في هذا المورد.

ثم متى كان عثمان بن سعيد عليه السلام في مقام الإثبات للإمام، فلم نسمع بهذه الدعوى إلا من القفاري نفسه، فقياس جعفر الكذاب بعثمان بن سعيد لا وجه له، وهو قياس مع الفارق. الوجه الثالث: ولإبطال هذه الشهادة فقد اعترف جملة كبيرة من أعلام الطائفة السنيّة بولادة الإمام المهدي عليه السلام، وهو من ولد الحسن العسكري عليه السلام، كما ذكرناه آنفاً وسيأتي لاحقاً بالتفصيل إن شاء الله تعالى.

الوجه الرابع: أضف إلى ذلك إن هذه الشهادة باطلة؛ لأنها تجر نفعاً لصاحبها، كما تقرّر في باب القضاء، ومن المعلوم أن الروايات قد حدّثنا أن جعفرأ قد صرح بذلك علناً عندما قال للسلطان: «اجعل لي مرتبة أبي وأخي وأوصل إليك في كل سنة عشرين ألف دينار مسلّمة...»^(١).

إذن فهذه الشهادات الثلاث التي عقد عليها الدكتور القفاري الأمل وأوصله التحقيق إليها كلّها باطلة، بل لم نجد تلك الأمانة والموضوعيّة والصدق التي وعدنا بها الدكتور، فكيف يمكن أن نقو ونطمئن بمجمل أبحاثه لهذه العقيدة؟ وسيجد قارئنا العزيز الكثير من هذه الدعاوى الموهومة والمختلقة التي سنكشف - بإذن الله تعالى - زيفها، وسنثبت أنها لا نصيب لها من الصحة والواقعيّة.

٢. أحكام جزائية ره حها التصيب المذهبي والطائفي

أ - الشيعة تنصب إمام معدوم وكتاب موهوم وجعفر مزعوم!!

ومن النماذج الحالية من التحقيق العلمي والموضوعي أيضاً قوله في خلاصة خاتمة الكتاب: «وكم هي معاناة أن تقرأ وتستمع لقوم أشقاهم الله، فأصلهم وأعمى أبصارهم، فصاروا يتبعون إماماً معدوماً، ويقولون بكتاب موهوم، وجعفر مزعوم،

(١) كمال الدين وتقام النعمة، الصلوق، ص ٤٤.

وأسطير أخرى...»^(١).

في هذا المقطع أصدر الدكتور القفاري حكماً على الشيعة بأنهم قوم أشقياء أعمى الله بصيرهم؛ لأنهم يتبعون الإمام المهدي عليه السلام المعلوم في نظره!! وكذلك يقولون بكتاب موهوم، ولعله إشارة إلى القرآن الكريم وأنه محرف!! وجعفر مزعوم!! إشارة إلى الإمام الصادق عليه السلام الذي يعدّ المرجع للطائفة الشيعية في الأحاديث والروايات.

فهنا حكم سلفاً على طائفة من المسلمين بأمور تجانب وتجاوئ الحقيقة تماماً، وأغمض عينيه عن الحقائق التي دعت الشيعة للتمسك بأهل البيت عليه السلام، فالشيعة إنما تتبع الإمام المهدي عليه السلام لما وردوه من روايات متواترة أنبأ وأخبر بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل ولادته بمئات السنين، وقد أخرج الأئمة من أهل السنة أحاديث الإمام المهدي عليه السلام مسندة إلى الإمام علي عليه السلام وابن عباس وطلحة وابن مسعود وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وأم سلمة وغيرهم.

فقد روى أبو داود السجستاني في سننه والترمذي في صحيحه قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجلاً مني أو من أهل بيتي، يواطئ اسمه اسمي»^(٢).

(١) أصول مذهب الشيعة، ج ٣، ص ١٥٤١.

(٢) وهناك من أورد إشكالاً على هذا الحديث بإضافة (اسم أبيه اسم أبي) فيكون اسم أبي الإمام المهدي هو (عبد الله) وليس (الحسن العسكري)، ولكن يرد عليه:

أولاً: من له خبرة بتتبع الطرق لا يشك بأن لفظ (اسم أبيه اسم أبي) هو زيادة؛ وذلك لأننا نجد أن كبار الحفاظ والمحدثين قد أعرضوا عنها في تلك الروايات، بل الظاهر أن الثابت عنهم وبأسناد صحيحة رواية: (واسمه اسمي) فقط، كما رواها الترمذي في سننه وقال عنه: «حديث صحيح»، ج ٣، ص ٣٤٣، وأحمد بن حنبل في مسنده، ج ١، صص ٣٧٦، ٣٧٧، ٤٣٠، ٤٤٨، والحاكم في مستدركه، ج ٤، ص ٤٤٢، وغيرهم.

ثانياً: على فرض وجود هذا اللفظ، فلا نستبعد وقوع التصحيف فيه، فلعل كلمة (ابني) صحفت إلى (أبي) فحذف حرف النون، وهذا ممكن الوقوع، فالعبارة الصحيحة تكون: (اسمه اسمي واسم أبيه اسم ابني) صحفت إلى (أبي الحسن العسكري)، وخير دليل على ذلك قول رسول الله وهو يصف الإمام الحجة بقوله: «وكنيته كنيته». ولم نجد الدكتور القفاري يتعرض لهذه الشبهة، ولعله يعلم أن هذه الزيادة أدرجت في بعض النصوص، وأن أكثر العلماء يرفضونها، والصيغة الصحيحة هي (اسمه اسمي) كما تقدّم.

وقال الحافظ أبو الحسن محمد بن الحسين الأبري السجزي (ت ٥٣٦هـ) في كتابه (مناقب الشافعي): «وقد تواترت الأخبار واستفاضت عن رسول الله ﷺ بذكر المهدي، وأنه من أهل بيته، وأنه يملك سبع سنين، وأنه يملأ الأرض عدلاً، وأن عيسى عليه السلام يخرج فيساعده على قتل الدجال، وأنه يؤم هذه الأمة، ويصلي عيسى خلفه. في طول من قصته وأمره»^(١).

وقال القرطبي المالكي (ت ٥١٦هـ) في تفسيره: «الأخبار الصحاح قد تواترت على أن المهدي من عترة الرسول ﷺ»^(٢).

وهكذا جاءت عبار طائفة كبيرة من كبار علماء أهل السنة الذين صرحوا بولادة الإمام المهدي عليه السلام، كما سيأتي بيانه مفصلاً في لاحق الأبحاث. وأما الكتاب الموهوم فلا يوجد في بيوت الشيعة ومساجدهم سوى هذا المصحف الذي بين يدي المسلمين، ولعل أكثر الطباعات هو ما كان على نفقة الملك فهد بن سعود المشهورة.

إقرار أهل السنة بفضل الإمام الصادق عليه السلام

وأما الإمام الصادق عليه السلام - المزعوم عند القفاري - فقد ذكروا مشايخ القفاري أن جلّ علمائهم الكبار كانوا ممن يرجع إليه ويأخذ العلم عنه، كمالك والزهري وأبي حنيفة والشافعي، فهم عليه السلام قدوة وأسوة أهل السنة كما يعبرون في نصوصهم.

يقول الدكتور أحمد محمود صبحي: «ويقرّ أهل السنة للصادق بهذا الفضل (أي: بالرجوع إليه وأخذ العلم منه)؛ إذ يقول صاحب التحفة الاثني عشرية إن الأئمة المتأخرين - كالسجاد والباقر والصادق والكاظم والرضا - كانوا قدوة أهل السنة وأسوة لهم؛ إذ علماؤهم - كالزهري وأبي حنيفة ومالك - أخذوا العلم عنهم، وقد روى محدثو

(١) تقييد التهذيب، ابن حجر، ج ٩، ص ١٢٦.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج ٨، صص ١٢١ و ١٢٢.

أهل السنة عنهم في كل فن - لاسيّما في التفسير - أحاديث كثيرة»^(١).
والذهبي المعروف بتشديده يصف الإمام الصادق عليه السلام قائلًا: «أحد الأعلام، برّ، صادق، كبير الشأن»^(٢).

ومع عداوة ابن خلدون للشيعة^(٣)، فإنّه لا ينكر فضل الإمام الصادق عليه السلام وأهل بيته من الولاية، ويقرّ لهم بصحة أسانيدهم، قال: «ولو صحّ السند إلى جعفر الصادق لكان فيه نعم المستند من نفسه أو من رجال قومه، فهم أهل الكرامات، وإذا كانت الكرامة تقع لغيرهم فما ظنك بهم علماً وديناً وأثراً من النبوة وعناية من الله بالأصل الكرم تشهد لفروعه».

وقال: «تقرّر في الشريعة أنّ البشر محجوبون عن الغيب إلّا من أطلعه الله عليه من عنده في نوم أو ولاية». وقال: «وقع لجعفر وأمثاله من أهل البيت كثير من ذلك، مستندهم فيه - والله أعلم - الكشف بما كانوا عليه من الولاية، فهم أولى الناس بهذه الرتبة الشريفة والكرامات الموهوبة»^(٤).

إذن فهل يستقيم قول الدكتور القفاري حين قذف - وبلا حياء - طائفة كبيرة من المسلمين: «بأنهم قوم أشقاهم الله فأضلّهم، وأعمى أبصارهم، فصاروا يتبعون إماماً معدوماً، ويقولون بكتاب موهوم، وجعفر مزعوم...»^(٥)؟

ب - رجال أحاديث الشيعة أسماء لا مسمّى لها

وقال أيضاً: «ورجال أحاديثهم فيهم أسماء لا مسمّى لها، وأكثرهم يتحلل المذاهب الفاسدة في نظر الاثني عشرية نفسها، فهم في عداد الكفرة... والرافضة تقيم كلّ

(١) نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية، أحمد محمود صبحي، ص ٣٧٥ تاريخ ابن خلدون، ابن خلدون، ج ١، ص ٣٣١.

(٢) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج ١، ص ١١٤.

(٣) صرّح بهذه المفردة (العداوة للشيعة) الدكتور أحمد محمود صبحي، ص ٣٧٥.

(٤) تاريخ ابن خلدون، ج ١، ص ٣٣١ وانظر: نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية، ص ٣٧٥.

(٥) أصول مذهب الشيعة، ج ٣، ص ١٥٤١.

عقائدها ومبادئها على روايات من وضع هؤلاء الأفاكين، نسبوها للأئمة، والأئمة منها براء؛ إذ منهم من هو خليفة راشد يجب طاعته كالخلفاء قبله وهو علي، ومنهم من هو من أئمة العلم والدين كعلي بن الحسين، وأبي جعفر الباقر، وجعفر الصادق، ويجب لهم ما يجب لأئمتهم من أئمة العلم والدين، ومنهم دون ذلك، ومنهم من ضعفه بعض أهل العلم وهو الحسن العسكري، ومنهم معدوم ولا وجود له وهو إمامهم المزعوم منذ سنة (٢٦٠هـ)، وكل ما ينسبونه لهم من غلو هو من اختراع زنادقة القرون البائدة^(١).

فهذا النص الذي ذكره الدكتور القفاري يكشف عن نفس عدوانية متعصبة لا تعي ما تقول، وإن وعت فهي لا تريد إدراك الحق.

فنسأل الدكتور: من هم هؤلاء الأفاكين الذين تقيم الشيعة عليهم عقائدها، وهم أسماء لا مسمى لهم؟ فياليت ذكر ذلك وأفصح وأبان عنه، ولكن أتى له ذلك؟ أفرجال أحاديث الشيعة لهم من الفضل والعلم والتقوى ما هو مقرر في كتب تراجهم، ويشهد بفضلهم العام والخاص، وهم بدورهم يخضعون أسانيد كل كتبهم بما فيها الكتب الأربعة - للكليني والصدوق والطوسي - إلى القواعد المقررة في علم الرجال والدراية وعلم الجرح والتعديل.

وثيقة الإمام علي عليه السلام في علم الدراية والرجال

ولو تأملنا في تلك الوثيقة الرائعة التي برسمها أمير المؤمنين عليه السلام بأمر وأروع صورة في علم الرجال والدراية والجرح والتعديل، فهو يعدّ المؤسس لهذا العلم^(٢)، قال ابن أبي الحديد في شرح فحج البلاغة:

(١) أصول مذهب الشيعة، ج ٣، ص ١٥٤٨.

(٢) وهذا تسقط تلك الشبهات التي تقول بأن الشيعة ليس لهم علم جرح وتعديل، فإن هذه الوثيقة تدحض هذه الشبهة.

ومن كلام له ﷺ وقد سأله سائل عن أحاديث البدع، وعمّا في أيدي الناس من اختلاف الخبر، فقال ﷺ: «إن في أيدي الناس حقّاً وباطلاً، وصدقاً وكذباً، وناسخاً ومنسوخاً، وعمماً وخاصّاً، ومحكماً ومتشاهماً، وحفظاً ووهماً، وقد كذب على رسول الله ﷺ على عهده حتّى قام خطيباً، فقال: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، وإنّما أنك بالحديث أربعة رجال ليس لهم خاص:

رجل منافق مظهر للإمان، متصنّع بالإسلام، لا يتأثم ولا يتحرّج، يكذب على رسول الله ﷺ متعمداً، فلو علم الناس أنّه منافق كاذب لم يقبلوا منه ولم يصدقوا قوله... فهذا أحد الأربعة.

ورجل سمع من رسول الله شيئاً لم يحفظه على وجهه، فوهم فيه ولم يتعمّد كذباً، فهو في يديه، ويرويه ويعمل به، ويقول: أنا سمعته من رسول الله ﷺ، فلو علم المسلمون أنّه وهم فيه لم يقبلوه منه، ولو علم هو أنّه كذلك لرفضه.

ورجل ثالث سمع من رسول الله ﷺ شيئاً يأمر به، ثمّ إنّه نسي عنه، وهو لا يعلم، أو سمعه ينهى عن شيء، ثمّ أمر به، وهو لا يعلم، فحفظ المنسوخ، ولم يحفظ الناسخ، فلو علم أنّه منسوخ لرفضه، ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنّه منسوخ لرفضوه.

وأخر رابع لم يكذب على الله ولا على رسوله مبغض للكذب؛ خوفاً من الله وتعظيماً لرسول الله ﷺ، ولم يهم، بل حفظ ما سمع على وجهه، فجاء به على سمعه، لم يزد فيه ولم ينقص منه، فهو حفظ الناسخ فعمل به، وحفظ المنسوخ فجنّب عنه، وعرف الخاصّ والعام، والمحكم والمتشابه، فوضع كلّ شيء موضعه.

وقد كان يكون من رسول الله ﷺ الكلام له وجهان: فكلام خاصّ، وكلام عامّ، فيسمعه من لا يعرف ما عنى الله سبحانه به، ولا ما عنى رسول الله ﷺ، فيحمله السامع ويوجّهه على غير معرفة بمعناه، وما قصد به، وما خرج من أجله، وليس كلّ أصحاب رسول الله ﷺ من كان يسأله ويستفهمه، حتّى أن كانوا ليحبّون أن يجيء الأعرابي والطارئ، فيسأله ﷺ حتّى يسمعوا، وكان لا يمرّ بي من ذلك شيء إلاّ سألت عنه

وحفظته. فهذه وجوه ما عليه الناس في اختلافهم وعللهم في روايتهم»^(١). ولذا طالما كان أمير المؤمنين عليه السلام يخاطب شيعة قائلًا: «إذا حدثتم بحديث فاسندوه إلى الذي حدثكم، فإن كان حقًا فلكم، وإن كان كذبًا فعليه»^(٢). والشيعه تتبع هذا المنهج الذي رسمه إمام الموحدين، فهم الأكثر تشددًا في هذا المجال، وتكفيك نظرة في (معجم رجال الحديث) للسيد الخوئي رحمته الله، فقد دقق ومحص هذا العالم وأبلى البلاء الحسن في الأخذ والرد في هذا الفن.

نعم، قد ورد في بعض الأسانيد من هو ليس من مذهبهم، فطبّقوا على تلك الأحاديث بعض القواعد، منها: الوثوق أو الوثاقة في حجية الخبر، فالخبر إذا كان صحيحاً لا يضرّ فساد نقله، وكتب الحديث السنّة المشهورة مشحونة بهذه الأحاديث لاسيما في كتب الصحاح (البخاري) و (مسلم) فقد صحّحو للنواصب والخوارج والمبتدعة وغيرهم، فهل يصحّ لنا أن نطرح هذه الصحاح لإفك هؤلاء كما يدّعي الدكتور القفاري؟

تصحيح الأحاديث المروية عن الخوارج والنواصب

قال المحقق أحمد محمد شاكر (ت ١٣٧٧هـ)^(٣) في شرحه كتاب (الباعث الحثيث)، عند تعرّضه للأقوال في رواية المبتدع: «وهذه الأقوال كلّها نظريّة، والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته، والثقة بدينه وخلقه، والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيراً من أهل البدع موضعاً للثقة والاطمئنان، وإن رووا ما يوافق رأيهم»^(٤).

(١) فتح البلاغة، محمد عبده، ج ٢، صص ١٩٠ و ١٩١.

(٢) الكافي، ج ١، ص ٥٢.

(٣) عالم بالحديث والتفسير، مصري، مولده ووفاته في القاهرة. وأبواه من بلاد (جرجا) بصعيد مصر... انقطع للتأليف والنشر إلى أن توفي. أعظم أعماله شرح (مسند الإمام أحمد بن حنبل) خمسة عشر جزءاً، و (عمدة التفسير) أربعة أجزاء منه في اختصار تفسير ابن كثير. ومن كتبه (نظام الطلاق في الإسلام) لم يتقيّد فيه بمنع... الأعلام، خير الدين محمود بن محمد الزركلي، ج ١، ص ٢٥٣.

(٤) الباعث الحثيث، أحمد محمد شاكر، ص ١٠٢.

وقال المحدث أحمد بن الصديق المغربي (ت ١٣٨٠هـ)^(١) في كتابه (فتح الملك العلي): «وما سمعته في مطاوي فحاوي هذه النقولات من الخلاف في أصل المسألة إنما هو في لسان المخالف لا في عمله، وفي مقاله لا في تصرفه، فإنهم مجمعون على توثيق المبتدعة، وقبول روايتهم، والاحتجاج بأخبارهم، لم يخالف في ذلك أحد منهم أصلاً»^(٢).

والذي صحّ ونظر لهذه المعادلة هو ما نجده في طيّات كلام الخطيب البغدادي في «الكفاية» بسنده عن أبي عبيد محمد بن عليّ الأجرى، قال: «سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث يقول: ليس في أصحاب الأهواء أصحّ حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عمران بن حطان، وأبا حستان الأعرج»^(٣).

ونجد عين هذا الكلام عند ابن تيمية الحرّاني، قال: «والخوارج صادقون، فحديثهم من أصحّ الحديث، وحديث الشيعة من أكذب الحديث»^(٤).

وقال في كتابه «الجواب الصحيح»: «لم يكن فيهم [الخوارج] من يعرف بالكذب، بل

(١) هو: شهاب الدين أبو الفيض أحمد بن محمد بن الصديق، الإدريسي الحسني، ينتهي نسبه إلى الحسن السبط بن عليّ بن أبي طالب. ولد الشيخ يوم الجمعة السابع والعشرين من رمضان سنة ١٣٢٠ بقبيلة بني سعيد، تلقى الشيخ أحمد بن الصديق مبادئ العلوم في بلده على يد والده وتلامذته. ثم توجه إلى مصر للدراسة بالأزهر الشريف سنة ١٣٣٩هـ، بعد الشيخ أحمد بن الصديق الغماري رحمه الله أحد أعلام المحدثين الذين برزوا في القرون المتأخرة، ولا أدلّ على ذلك من كتبه وأجزائه الحديثية الكثيرة، التي برز فيها سعة اطلاعه، وتمكّنه في الصناعة الحديثية، وقوة استحضاره للمتون، وبراعته في توظيف القواعد الحديثية، ومعرفته التلّة بالرجال وطبقاتهم، الشيء الذي أهله لأن يدّعي لنفسه الاجتهاد في التصحيح والتضعيف، والردّ والقبول، بل والتجريح والتعديل.

وقد بلغ في الحديث إلى درجة الحفاظ الأقدمين أهل النقد والاجتهاد والتحقيق فيه، ما لم يصل إليه أحد من المحدثين بعد الحافظ ابن حجر والسخاوي، بل وفي بعض المسائل له اليد المطلقة أكثر منهما وإن لم يصل إلى درجة الحفاظ والإطلاع إلى درجتهم؛ لعدم وجود الأصول التي وقفوا عليها، ولو تيسرت له الأصول التي تيسرت لهما لما انحطت رتبته عنهما. انظر: البحر العميق، أحمد بن الصديق المغربي ص: ٦٥، مخطوط.

(٢) فتح الملك العليّ، أحمد بن الصديق المغربي، ص ١٠٤.

(٣) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص ١٥٨.

(٤) مجموع الفتاوى، ابن تيمية الحرّاني، ج ١٣، ص ٢٠٩.

يقال: هم من أصدق الناس حديثاً»^(١).

وقال التهاني: «والخوارج أصدق من الرافضة، بل الخوارج لا نعرف عنهم أنهم يتعمدون الكذب، بل هم من أصدق الناس»^(٢).

وقد دافع ابن حجر في «فتح الباري» بحجارة عن البخاري ليصحح ما رواه عن ابن حطّان الخارجي الناصبي، قائلاً: «إنه من المتابعات»، ثم قال: «ورأيت بعض الأئمة يزعم أن البخاري إنما أخرج له ما حمل عنه قبل أن يرى رأي الخوارج، وليس ذلك الاعتذار بقوي؛ لأن يحيى بن أبي كثير إنما سمع منه باليمامة في حال هروبه من الحجاج وكان الحجاج يطلبه ليقتله لرأيه رأي الخوارج وقصته في ذلك مشهورة»^(٣).

فهو يعترف بأن البخاري أخرج له، ثم ردّ من قال بأن البخاري خرج له قبل أن ينتحل رأي الخوارج.

وقال ابن حجر في «النواصب»: «فأكثر من يوصف بالنصب يكون مشهوراً بصدق اللهجة والتمسك بأمر الدين»^(٤).

إذن هناك مَن هو خارجي مبتدع وناصري، ولكن نجد أن كبار أهل السنة وحفاظهم قد خرجوا لهم في كتبهم وصحاحهم، في حين أنهم يروون في الوقت عينه أن الخوارج وغيرهم خارجين ومارقين عن الدين.

فقد أخرج البخاري في «صحيحه» بسنده عن يسير بن عمرو، قال: قلت لسهل بن حنيف: هل سمعت النبي يقول في الخوارج شيئاً؟ قال: سمعته يقول - وأهوى بيده قبل العراق -: «يخرج منه قوم يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية»^(٥).

(١) الجواب الصحيح لمن بطل دين المسيح، ابن نيمية الحراني، ج ٦، ص ٤٥٥.

(٢) قواعد في علوم الحديث، ظفر أحمد التهاني، ص ٤٤٣.

(٣) مقلّمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ج ١، ص ٤٣٢.

(٤) مُنِيب التهنّيب، ابن حجر العسقلاني، ج ٨، ص ٤١١.

(٥) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ج ٦، ص ٢٥٤١.

وأخرج مسلم في صحيحه بسنده عن زيد وهب الجهني: أنه كان في الجيش الذين كانوا مع عليّ الذين ساروا إلى الخوارج، فقال عليّ عليه السلام: «أيها الناس، إني سمعت رسول الله يقول: يخرج قوم من أمّتي يقرأون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتكم بشيء، ولا صلاتكم إلى صلاتكم بشيء، ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء، يقرأون يحسبون أنه لهم، وهو عليهم، لا تجاوز صلاتكم تراقيهم، يمرقون من الإسلام، كما يمرق السهم من الرمية»^(١).

وحينئذ نقول للمدكتور القفاري: هل أحاديث الشيعة فيها أسماء لا مسمّى لها، وأكثرهم يتنحل المذاهب الفاسدة، فهم في عداد الكفرة... وأنّ الرافضة تقيم كلّ عقائدها ومبادئها على روايات من وضع الأفّاكين، أم أنّ صحاحكم هي من حوك هؤلاء الأفّاكين من الخوارج والمبتدعين والنواصب، الذين أجمعت عليهم أيضاً كتبكم بمروقهم عن الدين والملة والإسلام؟! وعليه فلا بدّ من مراجعة وتنقية تلك الأسانيد ممّا علق بها من شوائب النصب والبدع وغير ذلك، بدل قذف المسلمين بتهم لا طائل منها، ونفتقد للأمانة والصدق.

ج - استعارة لغة ابن تيمية وابن الجوزي في التطاول على أئمة أهل البيت عليه السلام

وتضعيف الإمام العسكري عليه السلام

وأما قوله: «منهم من هو خليفة راشد يجب طاعته...، ومنهم دون ذلك، ومنهم من ضعّفه بعض أهل العلم، وهو الحسن العسكري، ومنهم معدوم ولا وجود له، وهو إمامهم المزعوم منذ سنة (٢٦٠هـ)»^(٢).

نقول: في هذا النص نجد أنّ التطاول على رموز مذهب أهل البيت عليه السلام قد طُفح وبان شاؤه^(٣)، فهو يستعير لغة ابن تيمية وابن حزم في الطعن على أئمة المذهب الشيعي،

(١) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري، ج ٢، ص ٧٤٦.

(٢) أصول مذهب الشيعة، ج ٣ ص ١٥٤٨.

(٣) شاؤه: أي راحته وغلته. كتاب العين، ج ٦، ص ٢٩٧ «شاؤه».

وهذا ليس غريباً فقد سبقه في ذلك شيخه شيخ الإسلام فقد اتهم الإمام عليّ وفاطمة عليهما السلام بأبشع التهم التي يقشعر منها بدن الإنسان، قال في «منهاج السنة»: «وقد أنزل الله تعالى في عليّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾، لَمَّا صَلَّى فَقَرَأَ وَخَلَطَ».

وقال النبي ﷺ: «وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً»، لَمَّا قال له ولفاطمة: «إلا تصليان؟»، فقالا: «إِنَّمَا أَنْفُسَنَا بِيَدِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى»^(١).

فابن تيمية ينصب العداء لأهل البيت عليهم السلام، بشهادة بعض العلماء كما سنذكره، وعليه فالقفاري يقتضي نفس الأثر في النصب، وهذه الشبهة تلاحقه في جميع أبحاثه؛ قال الغماري في «فتح الملك العليّ» فيمن تنكر لفضائل عليّ عليه السلام: «كما صرح به بعض من رفع جلباب الحياء عن وجهه من غلاة النواصب، كابن تيمية وأضاربه، ولذلك نراهم عندما يضيّق بهم هذا المخرج ولا يجدون توصلاً منه إلى الطعن في حديث - لتواتره أو وجوده في الصحيحين - يميلون به إلى مسلك آخر، وهو التأويل وصرف اللفظ عن ظاهره»^(٢).

ونفس هذا الأسلوب سار عليه واقتفاه الدكتور القفاري في تعامله مع أحاديث الإمام المهدي عليه السلام المتواترة، فتارة يقول بالخرافة والأسطورة، وتارة أخرى ينفي ولادته مع اعتراف جملة كبيرة من كبار علماء طائفته، وتارة يسخّف آراء الآخرين ويتلاعب بالألفاظ، وذلك بصرفها عن ظاهرها، كما ستجده في معظم أبحاثه التي سوف نطرقها قريباً.

إذن فمن كان هذا حاله فكيف يمكن الوثوق بموضوعيته وأمانته وصدقه؟! فشهادته قطعاً تكون مجروحة، والقفاريّ الحصيف لا يمكن أن يطمئن بما ينقله عن عقائد الشيعة وإن ادّعى ذلك.

(١) منهاج السنة، ابن تيمية الحرّاني، ج ٧، ص ٢٣٧.

(٢) فتح الملك العليّ، ص ١٠٩.

جلّ كتب ابن تيمية (وجادة) لا سند متصل لها

أضف إلى ذلك إن شيخ الإسلام الذي قد امتلأت رسالة الدكتور القفاري باجترار ما يقول - لو أحصينا كلماته لوجدناها تبلغ نصف هذه الرسالة أو أكثر - جلّ كتبه هي وجادة، فالإشكال الكبير الذي يرد على الدكتور القفاري هو أن رسالته حملت مفاهيم وأفكار ابن تيمية في كتبه المشهورة، فقد أحصيت الموارد التي ردّها عن ابن تيمية فبلغت أكثر من مائة وخمسين مورداً، وغير ذلك من الموارد التي بلورت بصيغة أخرى ولم ينسبها إليه، وعلى هذا تكون أكثر شبهات هذه الرسالة هي من كلام ابن تيمية؛ في حين أن كتب ابن تيمية وجادة لا سند متصل لها، والوجادة - كما هو معلوم بداهة عند أهل الفن - من أضعف طرق التحميل، وعليه فيكون كلام ابن تيمية وتبعاً له كلام القفاري تشوبه هذه الشبهة مما يجعلنا نتوقّف في مروياته ومجازفاته وحملاته الظالمة ضد الشيعة.

الدكتور محمود سعيد ممدوح يصرّح بوجادة كتب ابن تيمية

قال الدكتور محمود سعيد ممدوح، في محاضرة له عن السلفية: «إنّ جلّ مصنفاته (وجادة) ما معنى هذا؟.. ابن تيمية بينه وبين أهل عصره شدّ وجذب، وكان بينه وبين أهل عصره ردود ومخالفات. وعندما تُوفي رحمه الله انقل هذا الشقاق والخصام إلى تلاميذه، ولكن ضعفت الحدة والقوة، (وبوفاة تلاميذه انتهى هذا الأمر نهائياً).

بعض الحنابلة كانوا يحبّون ابن تيمية ووجدوا كتب ابن تيمية وأرادوا أن يحافظوا عليها، وجاء أحدهم - وهو ابن عروة الحنبلي - وأخذ نسخة من هذه الكتب، وكان كثير من الناس ينسخوا في حياته، فأخذ نسخة من هذه الكتب، فوضعها في داخل شرح له في البخاري، ووضعها في المكتبة الظاهرية في دمشق - هذا ابن عروة الحنبلي - فعل ذلك بعد وفاة ابن تيمية بعشرات السنين، ثم تركت هذه الكتب في

المكتبة الظاهرية، إلى أن جاء القرن الثالث عشر الهجري، ابتدأت العناية بعض الشيء لكتب ابن تيمية، فوجدوها، فهي (وجادة) يعني وجدوها هكذا لا سند متصل بها بابن تيمية، ولا مقروءة على مشايخ قرأوها على مشايخهم إلى ابن تيمية، كما هي العادة في جميع الكتب... ينبغي أي كتاب يكون مخطوط يكون موثق، قرئ على بعض العلماء، قرئ على المصنف، وكتب على خط مصنف، أو المصنف عمل عليه سماعات أو مثل هذه الأشياء.

أما كتب ابن تيمية فلا نجد فيها هذا، فهي عبارة عن وجادات، يعني أشياء قد وجدت، فالوجادة عند الحديث من أضعف طرق التحمل^(١).

توبيخ علماء السنة لابن تيمية

أضف إلى ذلك أيضاً أن ابن تيمية غير مرضي ولا مقبول الحال عند العلماء، فقد وبّخه وأتبه كبار علماء أهل السنة، منهم: ابن حجر العسقلاني، وابن حجر الهيتمي، والذهبي في رسالته الذهبية المشهورة وغيرهم.

قال ابن حجر العسقلاني: «ومنهم من ينسب إلى النفاق؛ لقوله في علي: إنه كان مخذولاً حيثما توجه، وأنه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها، وأنه قاتل للرئاسة لا للديانة. ولقوله: إنه كان يحب الرئاسة، وأن عثمان كان يحب المال. ولقوله: علي أسلم صبيّاً، والصبي لا يصح إسلامه، وبكلامه في خطبة بنت أبي جهل. فإنه شفع في ذلك فألزموه بالنفاق؛ لقوله ﷺ: ولا يبغضك إلا منافق»^(٢).

وقال ابن حجر الهيتمي المكي في (الفتاوى الحديثية): «ابن تيمية عبد خذله الله وأضلّه وأعماه وأصمّه وأذلّه... وبذلك صرح الأئمة الذين بيّنوا فساد أحواله وكذب

(١) محاضرة عن السلفية للعلامة محمود سعيد مملوح، بثت في عدة مواقع على شبكة الإنترنت، انظر موقع: www.elnafees.net والنفس، www.aslein.net الأصلين.

(٢) الدرر الكلمة في أعيان الملة الثالثة، ابن حجر العسقلاني، ج ١، صص ١٨٠ و ١٨١.

أقواله ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الإمام المجتهد المتفق على إمامته وبلوغه مرتبه الاجتهاد أبي الحسن السبكي، وولده التاج، والشيخ الإمام العزّ بن جماعة، وأهل عصره وغيرهم من الشافعية والمالكية والحنفية...».

ثم قال: «والحاصل: أن لا يقام لكلامه وزن، وأن يرمى في كلّ وعر وحزن... ويعتقد فيه أنه مبتدع ضالّ مضلّ غال، عامله الله بعدله، وأجارنا من مثل طريقته وعقيدته وفعله، آمين»^(١).

وقال الذهبي في رسالته الذهبية^(٢): «أما أن لك أن نرعي؟ أما حان لك أن تتوب وتنب؟ أما أنت في عشر المبعين وقد قرب الرحيل؟ بلى - والله - ما أذكر أنك تذكر الموت، بل تزدري بمن يذكر الموت، فما أظنك تقبل على قولي، ولا تصغي إلى وعظي، بل لك همة كبيرة في نقض هذه الورقة بمجلدات، وتقطع لي أذنان الكلام، ولا تزال تنتصر حتى أقول: وألبتة سكت»^(٣).

ففي هذا المقطع يطالبه بالتوبة والإنابة والرجوع عن منهج بسوده ويشوبه الخطأ، ثم يقول: أنا أعلم أنك لا تصغي لقولي ووعظي، بل جلّ همك هو النقض بكلام خال من قبول الحق، والأدهى هو أنك تقطع النصوص وأذنان الكلام، ثم يتمنى الذهبي سكونه خير من كلامه.

وليت هذه النصائح والمواظظ تأخذ طريقها إلى فكر الدكتور الففاري الذي ما فتى

(١) الفتاوى الحديثة، ابن حجر المكي، ص ٥٨.

(٢) نسبة هذه الرسالة إلى الذهبي ثابتة وصحيحة، وقد ذكرها السخاوي قائلًا: «وقد رأيت له (أي: للذهبي) عقيدة مجيدة ورسالة كتبها لابن تيمية، هي لدفع نسبه لمزيد تعصبه مفيدة». الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، السخاوي، ص ١٣٦.

وكذلك ذكرها الدكتور بشار عواد، في مقدمة سير أعلام النبلاء، قائلًا: «ومع أن الذهبي قد خالف رفيقه وشيخه [أي: ابن تيمية] في مسائل أصلية وفرعية، وأرسل إليه نصيحته الذهبية التي يلومها، وينتقد بعض آرائه وآراء أصحابه، إلا أنه بلا ريب قد تأثر به تأثرًا عظيمًا». سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٣٨، مقدمة الكتاب.

(٣) السيف الصقيل، تقي الدين السبكي، صص ٢١٧ و ٢١٨.

يكفر المسلمين ويتهمهم بشتى أنواع التهم من التبديع والتشريك والتشكيك في عقائد المسلمين، وإلقاء اللشبه بلا دليل وبرهان صحيح. وباليته سكت - كما يتمنى الذهبي لابن تيمية - لكان أولى.

ابن الجوزي يضعف الإمام العسكري عليه السلام

وقوله: «ومنهم من ضعفه بعض أهل العلم، وهو الحسن العسكري! ومنهم معدوم ولا وجود له، وهو إمامهم المزعوم منذ سنة (٢٦٠هـ)».

نقول: الذي ضعف الإمام العسكري عليه السلام هو ابن الجوزي في (الموضوعات)، قال: «والحسن بن علي صاحب العسكر، هو الحسن بن علي بن محمد بن موسى بن جعفر، أبو محمد العسكري آخر من تعتقد فيه الشيعة الإمامة... وليس بشيء»^(١).

وهذا الذي وصفه الدكتور القفاري أنه من أهل العلم لم يفسر لنا ماهية هذا التضعيف، ولم نجد أحداً من كبار علماء الطائفة السنية ممن له الباع الطويل في علم الجرح والتعديل ضعف الإمام العسكري عليه السلام، فهو انفرد بهذا الكلام، ولا علة ولا تفسير لهذا الجرح، فهو جرح مبهم غير مفسر، وقد تقرر عند العلماء أن الجرح إذا كان غير مفسر فلا قيمة له.

إذن فالتفسير الوحيد لهذا التضعيف هو النصب والعداوة لأهل البيت عليه السلام.

ابن الجوزي حاطب ليل

ثم إنه في هذا المقطع يقول: إن الحسن العسكري هو آخر من تعتقد فيه الشيعة الإمامة.

والصحيح أن الإمام المهدي عليه السلام هو آخر الأئمة الذين تعتقد فيهم الشيعة، فصدق قول ابن حجر فيه: إنه حطاب ليل.

(١) الموضوعات، ابن الجوزي، ج ١، ص ٤١٥.

قال ابن حجر العسقلاني في «لسان الميزان» عند تعرّضه لقصة نقلها ابن الجوزي: «دلّت هذه القصة على أن ابن الجوزي حاطب ليل لا ينقد ما يحدث به»^(١).

سقطات ابن الجوزي وأغلاطه

مضافاً إلى ما صرح به ابن حجر من عدم الدقة في النقل وفيما يصنّفه، قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: «وكان كثير الغلط فيما يصنّفه، فإنّه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره. قلت: نعم، له وهم كثير في تواليقه، يدخل عليه الداخل من العجلة والتحول إلى مصنف آخر، ومن أنّ جلّ علمه من كتب وصحف ما مارس فيها أرباب العلم كما ينبغي»^(٢).

ولعلماء الطائفة السنية أقوال كثيرة في أوهامه وسقطاته، كابن الصلاح والسيوطي وابن عراق وابن كثير والزيين العراقي وابن جماعة الكنايني وغيرهم. إذن فهل يعتدّ بكلام حاطب ليل، كثير الغلط، صاحب غرائب، عجول؟! وهل هذا إلّا داء النصب الذي لا يستطيع ابن الجوزي أن يخرج أو يفرّ منه؟!

الذهبي يبجل ويفني على الإمام الحسن العسكري عليه السلام

فالإمام الحسن العسكري عليه السلام ذكره الذهبي في ترجمته للإمام المهدي المنتظر عليه السلام، وقد أثنى وأطرى على هذه السلسلة الطاهرة بالجلالة والسيادة والشرف والصلاح للإمامة.

قال: «المنتظر الشريف، أبو القاسم، محمّد بن الحسن العسكري بن عليّ الهادي بن محمّد الجواد بن عليّ الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمّد الباقر بن زين العابدين بن عليّ بن الحسين الشهيد بن الإمام عليّ بن أبي طالب، العلوي الحسيني،

(١) لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، ج ٢، ص ٨٤.

(٢) تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج ٤، ص ١٣٤٧.

خاتمة الاثني عشر سيّداً... فمولانا الإمام عليّ: من الخلفاء الراشدين، المشهود لهم بالجنة بحبه أشد الحب... وابناه الحسن والحسين: فسبطا رسول الله ﷺ وسيّدا شباب أهل الجنة، لو استخلفا لكانا أهلاً لذلك. وزين العابدين: كبير القدر، من سادة العلماء العاملين، يصلح للإمامة. وكذلك ابنه أبو جعفر الباقر: سيّد، إمام، فقيه، يصلح للخلافة. وكذا ولده جعفر الصادق: كبير الشأن، من أئمة العلم، كان أول بالأمر من أبي جعفر المنصور. وكان ولده موسى: كبير القدر، جيّد العلم، أولى بالخلافة من هارون، وله نظراء في الشرف والفضل. وابنه عليّ بن موسى الرضا: كبير الشأن، له علم وبيان، ووقع في النفوس، صيره المأمون ولي عهده؛ لجلالته، فتوفي سنة ثلاث ومائتين. وابنه محمد الجواد: من سادة قومه. وكذلك ولده الملقب بالهادي: شريف جليل. وكذلك ابنه الحسن بن عليّ العسكري^(١).

فنقول للدكتور القفاري الذي ضعف بعضهم، واستهزأ بمن يقول بوجوب طاعتهم: هؤلاء الذين تتكلّم عنهم الشيعة هم أهل بيت النبي ﷺ الذي أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، وهم الثقل الأصغر الذي لا ينفك عن الكتاب بشهادة حديث الثقلين الصحيح والمتواتر بين الفريقين^(٢). كيف لا ومن التجأ إلى سفنهم فقد نجأ، ومن تخلف

(١) سير أعلام النبلاء، ج ١٣، صص ١١٩-١٢١.

(٢) عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إني قد تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، الثقلين، وأحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ألا إنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»، ونحوه عن مسلم في صحيحه كتاب السنن، وصحيح الترمذي. وهذا المعنى قد ترجمه ابن حجر الهيتمي في صواعقه إلى حقيقة ناصعة وواضحة لا يمكن إلا التسليم والإذعان لها، قال: «وفي أحاديث الحث على التمسك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهل منهم للتمسك به إلى يوم القيامة، كما أنّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض، ويشهد بذلك الخبر السابق: «في كلّ خلف من أمّتي عدول من أهل بيتي... إلخ»، الصواعق المحرقة، ص ١٤٩.

وقال ابن كثير في تفسيره: «وقد ثبت في الصحيح أنّ رسول الله ﷺ قال في خطبته بغدير خم: «إني نارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي، وإني لم يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»». وقال أيضاً: «قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي: وهذا حديث صحيح». تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ج ٤، ص ١٢٢. وستأتي الإشارة إلى تفصيل هذا الحديث في طيّات هذا البحث.

ضلّ وهوى؟! كيف لا وهم معدن العلم؟! فرسول الله هو المدينة، وعليّ هو الباب^(١)،
والشيعة قد وردت وولجت هذا الباب، وأيّ باب الذي يفتح ويفتح وينفجر منه ألف
باب من ينابيع العلم والمعارف الإلهية^(٢)؟
منهج متعثر لا يرقى إلى الاعتداد والوثوق به.

إذن من خلال ما تقدّم من ذكرنا لنماذج من كلمات الدكتور القفاري في فصله الذي
عقده للمهدوية بأن مدى الوهن والضعف الذي وقع وتخيّط فيه، ونعتقد أنّ الخلل هو في
المنهج الذي اتبعه وسار عليه، فهو منهج متعثر يشوبه الكثير من عدم المصادقية في
الطرح وفي الثقل من التراث الشيعي، فهناك هفوات وسقطات، ومجازفات وتناقضات،
ومفارقات لا ترتقي إلى مستوى باحث ومحقق ينشد الحقيقة بحيث يمكن الوثوق
والاطمئنان بما يدّعيه^(٣).

(١) روى المناوي في فيض القدير حديث: «أنا مدينة العلم وعليّ بأها فمن أراد العلم فليأت الباب»، ثم علّق
عليه قائلاً: «فإنّ المصطفى ﷺ المدينة الجامعة لعلماء الديانات كلّها ولا بدّ للمدينة من باب، فأخبر أنّ بأها هو
عليّ، فمن أخذ طريقه دخل المدينة، ومن أخطأ، أخطأ طريق الهدى، وقد شهد له بالأعلميّة المرافق
والمخالف، والمعادي والمخالف». ثم قال: «ذكر لعطاء كان أحد من الصحب أفاقه من عليّ؟ قال: لا والله. قال
الحراشي: قد علم الأوّلون والآخرون أنّ فهم كتاب الله منحصر إلى علم عليّ، ومن جهل ذلك فقد ضلّ عن
الباب». فيض القدير، عيد الرؤوف المناوي، ج ٣، صص ٦٠ و ٦١.

(٢) قال عليّ عليه السلام: «أيّها الناس، سلوني قبل أن تفقدوني، فلانا بطرق السماء أعلم مني بطرق الأرض». شرح
فج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج ٢، ص ١٣٠.

وقول الخليفة عمر الشهير المستند إلى قول رسول الله ﷺ: «عليّ أقضاكم»، ولا يخفى على اللبيب إلى أنّها
مسألة القضاء بالإضافة إلى أنّها تستلزم الورع والعدالة والتقوى ولكن أيضاً يلازمها العلم، فلو فرضنا
عدمه لعدم ملزومه، وهذا يكون عليّ عليه السلام هو الأعلم والأفقه والأكفأ بشهادة الخليفة عمر.

(٣) أضف إلى ذلك الجهل الفاحش الذي حملته مفردات هذه الرسالة، والتي تثير السخرية والاستهجان، نذكر
منها على سبيل المثال:

نفي الإمامة لعدم وجودها في فج البلاغة، قال: «كتاب فج البلاغة الذي هو أصحّ كتاب عند الشيعة لا ذكر
فيه للأئمة الاثني عشر بأسمائهم وأعيانهم، بل جاء فيه ما ينقض مبدأ حصر الأئمة، حيث قال صاحب
فج البلاغة... إنه لا بدّ للناس من أمير برّ أو فاجر... يقاتل به العدو، وتأمّن السبل، ويؤخذ به للضعيف
من القويّ حتّى يستريح برّ، ويستراح من فاجر. فلم يحدّد الأئمة بعدد معيّن، فأين تذهب الشيعة، وهي
تزعّم أنّها تصدّق بكلّ حرف في النهج؟». أصول مذهب الشيعة، ج ٢، ص ٨١٣.

فحاول جهد إمكانه أن يشوّه المذهب الشيعي الإمامي بشتّى الوسائل، ولكن اتضح وسيّضح في فصول هذا البحث مدى جهل هذا الإنسان بما يحويه هذا التراث الثرّ من صدق وأمانة ونقاء؛ لأنّ حقيقة أصوله ومبادئه وفروعه مستقاة من شجرة، أصلها ثابت وفرعها في السماء، فأصلها رسول الله ﷺ، وفرعها عترته الطاهرة الذين أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً:

سبب اختيار البحث

جاء اختيارنا لهذا البحث لتسليط الضوء حول فكر سلفي متشدّد متأثر بنخبة

نقول: من قال إنّ الشيعة تصدّق بكلّ حرف من فحج البلاغة، ومنهج الشيعة قلّم على التمهيص بجميع الكتب، فلا قداسة لأيّ كتاب سوى كتاب الله؟ ونعتقد أن أنس القفاري بقداصة وعصمة الصحيحين أسقطته في هذه المفوة. ثمّ أيّ ربط بين الإمامة وعدم وجودها في النهج؟ فنهج البلاغة كتاب بلاغي وخطب وأخلاق ومدرسة، بل ومنظومة تربوية متكاملة وسمها أمير المؤمنين ﷺ لتربية الأمة. وأمّا الإمامة فقد تكفّلت كتب الحديث والتأريخ والسيرة ببيانها، وسيأتي بيان ذلك في طيّات هذا البحث.

وكذلك جهله أن زمان الإمام الحسن ﷺ كان بعد الإمام الحسين ﷺ، قال: «قالت كتب الشيعة: إنّ الناس ارتدّوا بعد وفاة الرسول إلا ثلاثة، قالت أيضاً: ارتدّ الناس بعد قتل الحسين إلا ثلاثة: أبو خالد الكابلي، ويحيى بن أمّ الطويل، وجبير بن مطعم. فأنّت ترى أنّ هذا النصّ لا يستثني أحداً من أهل البيت ولا الحسن بن عليّ الذي تعدّه اثنا عشرية إمامها، ويبدو أنّها لا تستثني؛ لأنها عليه حاخطة لقيامه بمصالحة معاوية حتّى خلطه بعض الشيعة بقوله: يا مدلّ المؤمنين». أصول مذهب الشيعة، ج ٢، ص ٨٩٥.

فهنا جهل واضح حيث ربّث كلامه على تأخّر الإمام الحسن عن زمان أخيه الحسين ﷺ!! وكذلك جهله بالمفردات الكنتائية والمجازية، وعدم فهمها وإدراكها بشكل صحيح، كما في قوله، نقلاً عن السيّد الخميني ﷺ في كتابه الحكومة الإسلامية: «وإذا عزمنا على إقامة حكم إسلامي سنحصل على عصا موسى، وسيف عليّ بن أبي طالب»: «والجمع بين عصا موسى وسيف عليّ بن أبي طالب كناية - فيما يبدو لي - عن تعاون اليهود مع الشيعة في دولة الآيات». أصول مذهب الشيعة، ج ٢، ص ٨٠٩.

فهنا تجلّى الجهل بصورة فوضوية غريبة، فواضح أن المراد من عصا موسى هي الكنية والمجاز عن التأيد والنصرة الإلهية، وهذا بديهي. وأمّا الجمع الذي صوّره القفاري فهو عصبية عمية ليس إلا. وكذلك عدّه أن كتاب الكشّي هو المعتمد عند الشيعة في تقييم أسقيد الروايف، وأن الكافي هو من أصحّ كتبهم وغير ذلك الكثير.

فحري بالقارئ المتطلّع للوصول إلى النتائج الصحيحة أن يتأمل بأقواله ويراجع المصادر الأساسية ويستقيها بنفسه؛ لعدم الوثوق والاطمئنان في كلماته كما تقدّم. وسيأتي لاحقاً أيضاً كيف تعامل مع مسألة المهديّة؟ وكيف قطع النصوص وشوّه الحقائق بشكل لا نظير له؟

ومرجعية روادها ابن تيمية، وابن حزم، ومحب الدين الخطيب، وإحسان إلهي ظهير، وإبراهيم الجبهان. ونعتقد أن الدكتور القفاري بلور أفكار هذه النخبة - ولم يكن هو الوحيد في صياغة هذه الأباطيل، بل إن هناك عملاً لجائياً منتخباً ومبرجاً خلق فتنة طائفية بين المسلمين - وألبسها ثوباً جديداً بعبارات فضفاضة، توحى للقارئ بأنه يتحرى الصدق والأمانة فيما ينقله عن أصول مذهب الشيعة، لاسيما في مسألة الإمام المهدي عليه السلام، وتوصل من خلال تأثره بتلك المرجعية التي تركت بصمات واضحة على سير بحثه وتحقيقه، إلى نتيجة مفادها: أن مذهب الإمامية مبني على خرافات، وأنهم وضعوا الأحاديث والروايات من عند أنفسهم، وبنوا مذهباً يقوم على الأساطير.

وإليك بعض مفرداته في هذا الجانب، قال: «وقد أجهد رواد التشيع أنفسهم في نشر الخرافات والأساطير عن أئمتهم في ثوب قصصي مثير، أو في خطبة أو في شعر مبالغ في الغلو في مدح الأئمة»^(١).

«وكيف يغيب المسؤول الأول عن الأمة هذه الغيبة الطويلة؟ أليس هذا كله دليلاً واضحاً جلياً على أن حكاية الغيبة أسطورة من الأساطير التي صنعها المرتزقة والزنادقة والحقاقون؟!»^(٢).

«وكم هي معاناة أن تقرأ وتستمتع لقوم أشقاهم الله فأصلهم، وأعمى أبصارهم، فصاروا يتبعون إماماً معدوماً، ويقولون بكتاب موهوم، وجعفر مزعوم، وأساطير أخرى»^(٣).

«على أن واضعي هذه الأساطير هم قوم قد فرغت عقولهم ونفوسهم من العلم والإيمان، وشحنت بالحققد والتأمر على المصلحين والأخيار، وأرادوا الدخول على الناس

(١) أصول مذهب الشيعة، ج ٣، ص ١٤٠٦.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١١٠٠.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٥٤١.

لإفساد أمرهم من طريق التشيع»^(١).

والهدف بحسب رأيه هو: «تطلع الشيعة إلى قيام كيان سياسي لهم مستقل عن دولة الإسلام، وهذا ما نلمسه في اهتمامهم بمسألة الإمامة»^(٢).

ومن ثمّ ينهال على كبار علماء الشيعة بالقذف والسباب والشتائم والتكفير، وأقلّ ما تحلّى به من عبارات: «صاغرين، هربوا من الواقع إلى الآمال والأحلام»، و«النوكى»^(٣)، و«من أخبث من سلك هذا الطريق شيخهم الخوئي»، و«شيوخ السوء أمثال المجلسي والكاشاني وغيرهم»^(٤). وهلم جرّاً من هذه السفاسف البشعة التي يندى لها الجبين!! فهل يا ترى هذه الكلمات تصدر عن عالم يدّعي التحقيق العلمي والأمانة والخلق؟!!

وللأسف نجد أنّ هذه الأطروحة كرّمت برتبة الشرف الأولى، وروج لها أصحاب هذا الفكر، بحيث أصبحت منهجاً تدريجياً في بعض الجامعات، وبدأت حملة لطبعها ونشرها في جميع الدول الإسلامية، وكذلك نشرها على شبكات الإنترنت.

الهدف من البحث

فجاء هذا البحث لإمطة اللثام عن هذا المنهج الخطير، وأنّ رواد هذه المرجعية لا علاقة لها بالفكر العام للمذهب السني، فهذا الفكر محصور بهذه الطبقة، وهي ليست بالضرورة تمثّل النخبة الكبيرة من الطوائف السنية، من الشوافع والأحناف والمالكية وكذلك الحنابلة، فهناك طبقة كبيرة لا تلتقي مع هذا الفكر، وتشاطر إخوانها من الشيعة في عقيدة الإمام المهدي عليه السلام، فبعض مفكري أهل السنة اعتقدوا بخروجه وغيبته، كما سيأتي بيانه.

(١) أصول مذهب الشيعة، ج ١، ص ٧٥.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٠٠٩.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٧٠، والأنوك: الأحمق، وجمعه النوكى. لسان العرب، ابن منظور، ج ١٠، ص ٥٠١.

(٤) أصول مذهب الشيعة، ج ٣، ص ١٤٦٤.

وأما هذا المنهج الذي يرى أن كلّ ما عداه قائم على الخرافة والأساطير، فيجب التفريق بينه وبين هذه النخب، وأنّ مسألة الإيمان بظهور المهدي من آل محمد ﷺ هي مسألة إجماعية، والشيعية ترى أنّ الإمام المهدي ﷺ حيّ يرزق، وسيظهر في آخر الزمان عندما تمتليء الأرض بالظلم والطواغيت، فيأتي النداء الإلهي بظهور مخلص ينقذ الأمة الإسلامية من ذلك الفساد والظلم؛ لتشرق الأرض بنور ربّها، وتسود منظومة العدل الإلهي بأجل وأهمي صورها على يد قائدها المؤمل والعدل المنتظر.

وهذا الإيمان إنّما ورثته واستقته الشيعة من النصوص المتواترة والصحيحة التي بشر بها رسول الله ﷺ قبل ولادته، فليس الأمر بهذه السذاجة والسطحية التي تصوّر أنّ الشيعة قد اختلقوا هذه الأسطورة على شكل قصصي؛ ليقيموا دولة مستقلة عن دولة الإسلام، بل الإسلام الذي جاء به رسول الله ﷺ هو من قرّر هذا الأمر بنصوص جليّة واضحة، والشيعة هي من التزمت بسنة رسول الله ﷺ من خلال التمسك بأقواله وأفعاله وتقريراته.

وأما الاهتمام بمسألة الإمامة التي أدرجها الدكتور القفاري فهذا لا علاقة له بقيام كيان شيعي، فأيّ ربط بين الأمرين؟ بل الشيعة ترى أنّ مسألة الإمامة هي مسألة نصّ وتعيين؛ لأنّه لا يمكن أن يترك رسول الله ﷺ أمته بلا وصي، وهو الأمين على صيانة رسالته من الانحراف؛ لأنّها لا زالت فتية، فهيات أن يترك رسالته بدون أن يجد البديل له، فيختار بأمر الله سبحانه وتعالى شخصاً يرثحه عمق وجوده في كيان الدعوة، فيعده إعداداً رسالياً وقيادياً خاصاً، لتمثّل فيه المرجعية الفكرية والزعامة السياسية للتجربة، وليواصل بعده قيادة الأمة وبناءها عقائدياً، وتقريبها باستمرار نحو المستوى الذي يؤهلها لتحمل المسؤوليات القيادية؛ لأنّ الدعوة عملية تغيير، ومنهاج حياة جديد، وهي تستهدف بناء أمة من جديد، واقتلاع كلّ جذور الجاهلية ورواسيها من وجودها.

ولم يكن هذا الشخص الداعية المرشّح للإعداد الرسالي القيادي، والمنصوب لتسلّم مستقبل الدعوة، وتزعّمها فكرياً وسياسياً إلاّ عليّ بن أبي طالب ﷺ، فهو ربيبه الذي

فتح عينيه في حجره، ونشأ في كنفه^(١)، ونهيات له من فرص التفاعل معه والاندماج بخطه، ما لم يتوفر لأي إنسان آخر^(٢).

ونفس هذا النص على أمير المؤمنين يسري على الأئمة من بعده؛ لأنهم الثقل الأصغر، الذي لا يفارق الكتاب ولا ينفك عنه، وهم الخلفاء الاثنا عشر الذين مهد لهم رسول الله ﷺ الخلافة والإمامة، أولهم أمير المؤمنين وآخرهم المهدي، وسيأتي الكلام مفصلاً حول هذه النصوص.

منهجنا في البحث

إذن سينحصر منهجنا لهذا البحث بقراءة تأصيلية تحقيقية متأنية لما أشاره الدكتور ناصر القفاري، وما ورثه من موجهة سلفية متشددة؛ لدحض شبهاته وتشكيكاته - والتي نجدها بعيدة كل البعد عن حقائق التاريخ وثوابته ووثائقه، وجهله بمعرفة علم الحديث ودرايته وروايته وطرقه - بالتحليل والمنقشة والنقد بموضوعية ومنهجية صحيحة، معتمدين في ذلك الدليل النقلي الصحيح ووفق معايير أهل الفن والصناعة من كلا المدرستين، فقد وثقنا الأدلة من مصادرنا التي شكك فيها، مدعياً أنه لم يعمد إلا إلى كتبهم المعتمدة عندهم، في النقل والاقتباس لتصوير المذهب^(٣). وركزنا على النقل من المصادر السننية المعتمدة مع مراعاة الأقدمية والأهمية في تسلسل المصادر، لكي يكون الدليل أمّن وأقوى.

وكذلك اعتمدنا على أقوال علماء التاريخ والتراجم والسير، وأعطينا للعقل الدور والمساهمة في ردع ما يراه غير متسجم مع معطياته وفطرته.

(١) الكنف: الجانب والناحية. لسان العرب، ج ٩، ص ٣٠٨ «كنف».

(٢) نشأة التشيع والشيعة، السيد محمد باقر الصدر، ص ٦٤.

(٣) أصول مذهب الشيعة، ج ١، ص ٢٧.

وأتبعنا أسلوب الحوار العلمي المنطقي والإسلامي الحضاري، الذي ينأى عن التهجم والسب والشتم، بعكس ما تناوله الدكتور في منهجيته العدوانية التكفيرية، فأعطينا مساحة لاحترام ما يؤمن به من شخصيات علمائية. وهذا هو ديدن الشيعة على طول التاريخ.

وابتعدنا قدر الإمكان عن المسائل الفلسفية التي لا يؤمن بها المذهب السلفي، وتركنا الإطناب المخل والممل في بعض الأحيان، وكذلك الاختصار الذي قد لا يوصل الفكرة بشكل كامل، فاقصرنا في أجوبتنا على الشبهات على القدر الذي يفتدها بإمعان ودقة علمية، ووفق موازين منهجية يؤمن بها الخصم.

وجاءت أجوبتنا على منهج توضيحي، وذلك من خلال بيان الشبهات ومركزاتها، ومن ثم الإجابة عليها، نارة بالنقض أو الحل، أو دمج كلا الأسلوبين، أو بيانها بأسلوب آخر.

وسيجد قارئنا العزيز مدى السداجة في هذا الفكر والاختلال والتناقض في المنهج الذي سار عليه في مسألة مهمة ومحورية في تأريخ البشرية، ألا وهي مسألة المهدوية والغيبية.

خطة البحث

تعتمد خطة بحثنا على بحوث تمهيدية وفصول أربعة، وهي كالتالي:

البحوث التمهيدية:

فقد رأينا أن نذكر مقدمة تمهيدية نبين فيها المنهجية الصحيحة للحوار، ومن ثم تطبيق هذه المنهجية على كتاب الدكتور القفاري، فوجدنا أن هناك غياباً كاملاً للمنهجية العلمية عنده، ولكي نثبت هذه الدعوى أخذنا عينات من تحقيقه لمسألة المهدوية والغيبية، ونقدنا بعض تلك الأقوال بموضوعية وعلمية، لكي نعطي للقارئ فكرة - ولو جزئية - حول المنهج الذي قدمه لنا القفاري في مقدمة كتابه، وأنه ليس

بذلك المستوى من الصدق والأمانة والموضوعية التي شرطها على نفسه في هذا الكتاب. ثم ذكرنا سبب اختيارنا لهذا البحث، و الهدف منه، وماهية المنهج الذي نسير عليه، وكذلك بيان خطة البحث. وهذا النوع من البيان فيه فائدة كبيرة، وهي اطلاع القارئ على جزئيات سير البحث قبل أن يلج في فصوله.

الفصل الأول: الشبهات التي أثرت حول أصل وجود الإمام المهدي عليه السلام.

أ- الإمام المهدي عليه السلام شخصية خيالية أسطورية رمزية.

ب- التعارض في أحاديث الإمام المهدي عليه السلام.

ج- عدم إخراج البخاري ومسلم أحاديث المهدي في صحيحهما.

د- إن الإمام العسكري عليه السلام مات بلا عقب.

هـ- اضطراب أمر الشيعة بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام.

و- بطلان دعوى أن للإمام الحسن العسكري عليه السلام ولداً خفياً.

الفصل الثاني: الشبهات التي أثرت حول أسباب نشوء الاعتقاد بالمهدوية والغيبة.

أ- تطلع الشيعة لقيام كيان سياسي مستقل عن دولة الإسلام.

ب - القول بالمهدية ينشط ويكثر دعاته بعد وفاة كل إمام.

ج - سبب القول بالغيبة الرغبة في الاستئثار بالأموال.

د- رجوع القول بالمهدية والغيبة إلى أصول مجوسية.

هـ- المقابلة بين عبد الله بن سبأ وعثمان بن سعيد العمري.

و- سبأية عثمان بن سعيد العمري.

ز- تسريب نظرية المهدي والغيبة عن طريق حكيمة.

الفصل الثالث: الشبهات التي يلزم منها عدم التصديق بالإمام المهدي عليه السلام.

أ- التنافي بين علة الغيبة - خوف القتل - وبين العلم بموته.

ب- غيبات بعض الأنبياء لا تدل على وقوع غيبة المهدي.

ج- استبعاد بقاء الإمام المهدي عليه السلام حياً كل هذه السنين.

د- دفع شبهة المقارنة بالهداية.

هـ - شبهة الدفاع عن الغيبة أبطلها الشيعة أنفسهم.

الفصل الرابع: الطعن والتشكيك بعدد أئمة الشيعة، ومنهم الإمام الثاني عشر.

أ- أئمة الشيعة ثلاثة عشر وليس اثني عشر.

ب- حصر الأئمة بعدد معين لا يقبله العقل ومنطق الواقع.

ج- كتمان وسريّة مبدأ الإمامة يؤدي إلى عدم تعيين أشخاص الأئمة.

د- خلاصة البحث.

هـ- كلمة خاتمة.

شكر وتقدير:

لا يسعني وأنا أقدم هذا الكتاب لقارئ العزيز إلا أن أشكر وأتمنّى كلّ من قدّم لي المعلومة وساهم في إنجاز هذا البحث، وأخصّ بالذكر الأستاذ الدكتور السيّد محمّد الحسيني القزويني، فجزاه الله خيراً، وكذلك أتقدّم بالشكر لجميع أساتذتي الذين هلت من علمهم الفياض واقتبست من حكمتهم، والشكر موصول لجميع الإخوة الذين بذلوا جهودهم في مساعدتنا لإخراجه بهذه الحلة والهيئة الجميلة. وأخيراً أسأل الله تبارك وتعالى أن يأخذ بأيدينا جميعاً إلى ما فيه خيرنا وصلاحنا في ديننا ودنيانا، إنّه وليّ التوفيق والسداد.